محاولات إصلاح القطاع الأمني في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري

إعداد: فراس فحام
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

دراسة تحليلية

أيار / مايو 2022

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2022
www.jusoor.co

المحتويات

منهجية العمل: 4

مقدمة: 5

أولاً: توصيف الواقع الأمني في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري 6

1. المرحلة الأولى: 7
2. المرحلة الثانية: 7
3. المرحلة الثالثة: 8

ثانياً: محاولات إصلاح القطاع الأمني 9

1. الشرطة العسكرية: 9
2. تأسيس المكتب الأمني في غرفة (عزم): 12

ثالثاً: عقبات الإصلاح الشامل للواقع الأمني 14

خُلاصة: 15

منهجية العمل:

قام البحث على دراسة حالتين، وهما أبرز محاولتين تهدفان إلى تحسين واقع القطاع الأمني في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري، على اعتبار أنّ كلّاً من جهاز الشرطة العسكرية، والمكتب الأمني المنبثق عن غرفة القيادة الموحَّدة (عزم)، تتوفر فيهما الظروف والمعطيات والتفاعلات ذاتها. وبالتالي، تعطيان تصوُّراً قد يكون مقبولاً عن الواقع الأمني، والمعوِّقات التي تقف أمام إصلاحه أو معالجته.

اعتمدت الدراسة على أحد أنماط المنهج الوصفي وتحديداً منهج دراسة الحالة، باستخدام أداتَي الملاحظة والمقابلة، من أجل وصف الظاهرة بشكل دقيق من الناحية الكيفيّة، ثم الانتقال إلى التحليل.

تسعى الدراسة لتحديد المرحلة التي وصلت إليها فصائل المعارضة في عملية بناء المؤسسات الأمنية، وإلى أي مدى أصبحت تلك الهياكل قادرة على ضبط الوضع الأمني من خلال تطبيق القوانين وتنفيذها، إضافة إلى النظر في العراقيل التي تعيق تنفيذ المهامّ، ومدى الاستقلال عن نفوذ الفصائل العسكرية.

ويمتدّ الإطار الزمني للدراسة من أواخر عام 2016، حتى مطلع عام 2022. وهي الفترة الزمنية التي توفرت فيها بعض المقومات لفصائل المعارضة، بما أتاح لها العمل على الحَوْكَمة الأمنية، ويُقصَد بذلك الاستقرار النسبي عسكريّاً، وماليّاً، وسياسيّاً، مما خلق بيئة ملائمة بالحد الأدنى للحَوْكَمة.

مقدّمة:

تُعتبر قضايا الأمن أحد أبرز التحدّيَات التي واجهت –وما تزال– المعارضة السورية، منذ عام 2012؛ فبِنْيَة الفصائل المسلّحة لم تكن تؤهلها لشغل دور المؤسسات الأمنية؛ كونها قامت غالباً على حوامل محلّية، بهدف أداء مهام الدفاع عن مناطقها التي تنحدر منها بشكل أساسي، لا بغرض حمل مسؤولية الحماية والأمن.

ومع ذلك، سارعت الفصائل بعد فترة قصيرة من نشأتها لسدِّ هذه الثغرة؛ من خلال تأسيس مكاتب لها تُعنى بالشأن الأمني، معتمدةً غالباً على الكوادر العسكرية التي لديها لا على أفراد مختصّين[1]. وهذا لا يعني عدم محاولة تأسيس هياكل مختصّة بالأمن منذ ذلك الحين؛ فلواء التوحيد مثلاً أنشأ عام 2013 "المؤسّسة الأمنية" التي أصبحت فيما بعدُ جزءاً من بِنْيَة الجبهة الإسلامية، لكن سُرْعان ما فقدت دورها تدريجياً لصالح مهامّ القطاع العسكري بدل الأمني.

وبعد استعادة الفصائل المسلّحة السيطرة على مناطق واسعة شمال حلب والرقة والحسكة بدعم من تركيا، خلال عمليّات درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام بين عامَيْ 2016 و2019، أصبح ضبط المشهد الأمني ضرورة ملحّة؛ في ظلّ حالة الاقتتال بين المجموعات والفصائل، والعمليات الأمنية من قِبل تنظيم "داعش" أو قوات سورية الديمقراطية أو النظام السوري، والتي تُهدف إلى زعزعة الاستقرار وتقويض جهود التنمية.

ومنذ عام 2018، برز العديد من المحاولات لإصلاح القطاع الأمني والتصدي للتهديدات، غير أنّ العديد من الثغرات ما تزال مستمرّة وبحاجة لعمليات أو برامج إصلاح حقيقية.

[1] أسّس لواء التوحيد في 19 آب/ أغسطس 2012، مكتب أمن الثورة في محافظة حلب بقيادة العميد الركن المنشقّ زكي علي لوله. كذلك، تم تشكيل سرايا أمن الثورة في 28 من الشهر نفسه في أحياء حلب الغربية من قِبل أحد الفصائل المسلّحة. كان الهدف من كليهما الحفاظ على الممتلكات العامة ومحاسبة المسيئين بمن فيهم المحسوبون على المعارضة السورية.

أولاً: توصيف الواقع الأمني في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري

مر الواقع الأمني في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري منذ إطلاق عملية درع الفرات في آب/ أغسطس 2016 وحتى عام 2022، بمراحل عديدة، تفاوتت بين السوء، والتحسُّن النسبي، والاقتراب أكثر من الاستقرار.

ويُمكن ملاحظة خصائص مشتركة لحالة الأمن في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري، بغضّ النظر عن الفترة الزمنية، وهي:

1. تفاوُت الانضباط الأمني بين منطقة وأخرى، تبعاً لعوامل عديدة منها: واقع الفصائل وعملها خارج الأُطُر المؤسساتية، وواقع السيطرة العسكرية للفصائل على المناطق، وحالة التوافُق بين الفصائل، ومدى فاعلية الشرطة العسكرية، وحجم مشاركة السكّان المحليين في الأجهزة الأمنية.
2. غياب نظام تبادُل معلومات محدَّد وواضح بين الفصائل المسلّحة، بما يضمن التنسيق الأمني الفعّال، باستثناء جهاز الشرطة العسكرية الذي يمتلك مستوى تنسيق أمني غير متكامل، وغرفة القيادة الموحدة (عزم) التي تسعى للوصول إلى مستوى تنسيق أمني متكامل، رغم التحدِّيَات العديدة.
3. عدم وجود آلية تنسيق واضحة وفعّالة بين الأجهزة التي تمارس مهامّ الأمن، كالمكاتب التابعة للفصائل، وقسم مكافحة الإرهاب ضِمن الشرطة المدنية، وبعض الأجهزة الأمنية التركية[2].
4. نظام المُحاصَصة في تأسيس الأجهزة الأمنية، ومراعاة وجود تمثيل لكل فصيل داخل أي مؤسسة أمنية، بما يفتح المجال أمام التدخُّل بعملها تَبَعاً لحسابات النفوذ.
5. قلّة الكفاءات، وعدم تخصيص برامج تطويرية كافية للكوادر الأمنية.
6. غياب الموارد الكافية لتأسيس مؤسسة أمنية متخصّصة، بسبب أولوية الفصائل على الإنفاق العسكري؛ لضمان استدامة النفوذ، وغياب قدرة وزارة الدفاع والهياكل التابعة لها على توفير النفقات اللازمة؛ نتيجة عدم امتلاك موارد مستقلّة.
7. ضعف قدرة الأجهزة الأمنية على مواجهة العمليات الأمنية الممنهجة، التي يتم تنفيذها من قِبل "قسد" والنظام و"داعش"، والتي تُستَخدم فيها أساليب وأدوات متعدّدة[3].

[2] مقابلة مع قيادي في غرفة القيادة الموحدة (عزم)، مركز جسور للدراسات، 5-3-2022.

[3] "عمليات قسد في مناطق المعارضة كنهج للرد على التصعيد التركي". مركز جسور للدراسات، 4-2-2022، الرابط

1. المرحلة الأولى:

في الفترة بين عامَيْ 2016 و2018، شهدت المناطق التي سيطرت عليها فصائل المعارضة السورية بدعم من تركيا شمال حلب حالة من الانفلات الأمني الكبير؛ بسبب إيلاء الاهتمام بالعمليات العسكرية ضد تنظيم "داعش" وقوات سورية الديمقراطية، وعدم وجود أي غطاء أو إطار تنظيمي يضبط عمل الفصائل المسلّحة[4].

ومن أبرز مظاهر الانفلات الأمني حينها، تنفيذ الاغتيالات عَبْر العبوات الناسفة والعربات والدراجات المفخّخة، واندلاع الاشتباكات المسلّحة بين الفصائل، والانتهاكات بحق السُّكّان المحليين، وبعض الحوادث الجنائية المحدودة من سرقات ونهب وجرائم وغيرها.

يُمكن القول: إنّ هذه المرحلّة كانت تشهد غياباً واضحاً في التنسيق الأمني الفعّال بين الفصائل المسلّحة، مع تحوُّل المدن والبلدات إلى مناطق نفوذ فيما بينها، وانتشار الاختراقات على نحو متصاعد؛ لأسباب عديدة منها تضخُّم الفصائل العسكرية لأضعاف حجمها الأساسي، رغبةً منها بتغطية المساحات الجغرافية خلال العمليات العسكرية، مما دفعها لقبول العناصر والقيادات الميدانية في صفوفها بشكل واسع ودون أي معايير[5].

آنذاك، كان هناك تفاوُت واضح في حالة الأمن والاستقرار بين المناطق الخاضعة لفصائل المعارضة؛ بمعنى أنّ البلدات أو المدن التي كانت تحت سلطة فصائل محلية متماسكة البِنْيَة، مرّت باستقرار نسبي، على عكس تلك التي دخلت حديثاً تحت سيطرة فصائل غير محليّة أو الوافدة من خارج تلك المناطق. هذا يمكن تفسيره بأن الفصائل المحلية تكون قدرتها وحرصها على ضبط مناطقها أعلى من المناطق الجديدة التي تنتشر فيها، خاصة وأن العمل المؤسسي غائب بالأصل عن الفصائل وبِنْيَتها التأسيسية.

2. المرحلة الثانية:

في الفترة بين عامَيْ 2018 و2021، شهدت مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري تحسُّناً نسبياً في حالة الأمن، لكن أيضاً بشكل متفاوت جغرافياً، فقد ظلت المناطق غير المحكومة من فصائل محلية، سيئة من ناحية فرض الأمن، على غرار عفرين ورأس العين[6].

---

[4] "عمليات سرقة في عفرين، وهيئة أركان الجيش الحر تطالب بسحب المظاهر المسلحة". حلب اليوم، 22-3-2018، الرابط

[5] "الجيش الوطني السوري يضم ألف مقاتل جديد". وكالة الأناضول، 10-9-2022، الرابط

[6] "كنيسة سريانية تتعرض للسرقة في رأس العين والمتهم فصائل الجيش الوطني السوري". موقع الحل، 23-11-2020، الرابط

ويُقصد بالتحسُّن النسبي في حالة الأمن قيام الأجهزة الأمنية والشرطية الناشئة بأداء دور أكبر في فرض الاستقرار. على سبيل المثال، تصدّى جهاز الشرطة في بعض المناطق لمهامّ ملاحقة الخلايا الأمنية التي تعمل لصالح تنظيم "داعش" و"قسد"، وكافح بشكل محدود وتبعاً لقدرة المجموعات المسلحة غير المنضبطة التي سعت للعمل بشكل منفصل خارج إطار الفصائل، وحاولت توفير موارد مالية من خلال فرض إتاوات، وابتزاز المدنيين للحصول على فدية[7].

لكن، ورغم هذا التحسُّن النسبي بقيت الحالة الأمنية تواجه الثغرات ذاتها، أي الاغتيالات والهجمات والانتهاكات، بشكل متفاوت بين منطقة وأخرى؛ بسبب التمايز في الانضباط الأمني الذي ظهر بين مناطق سيطرة الجيش الوطني؛ من ناحية قدرة الأجهزة الشرطية والأمنية على ممارسة مهامها[8].

علماً، أنّ تأسيس أجهزة الشرطة لم يُؤدِّ إلى منع تدخُّل الفصائل العسكرية بالملف الأمني أو حتى الحدّ منه، وقد نتج عن ذلك تنازعٌ في الاختصاص المكاني بحكم تداخُل نفوذ الفصائل، وعدم وجود رغبة كبيرة بتنسيق العمل الأمني بسبب التنافُس.

3. المرحلة الثالثة:

في الفترة بين 2021 و2022، شهدت مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري مزيداً من التحسّن في الحالة الأمنية؛ بسبب تركيز الفصائل على هذا الملفّ ومَنْحه أولوية كبيرة.

ساعد على ذلك جملة من العوامل أبرزها زيادةُ التنسيق بين الفصائل وانضواؤُها ضِمن 3 كتل رئيسية، وعمل كتلتين بارزتين منها تحت مظلة غرفة قيادة مشتركة، بإضافة إلى حالة الاستقرار العسكري، وامتلاك فائض مالي وزمني للعمل على القطاع الأمني[9]، لكن بقيت عملية التنسيق رهناً بالظروف التي تسود العلاقات بين الفصائل.

---

[7] "الشرطة العسكرية في أعزاز تطلق حملة أمنية بعنوان السلام". وكالة زيتون، 22-10-2020، الرابط

[8] معلومات حصل عليها فريق البحث من خلال مقابلة مع رئيس أحد أفرع الشرطة العسكرية شمال حلب، 7-3-2022

[9] "قيادة موحدة شمالي حلب تحت اسم عزم.. ما الأهداف وآلية العمل؟". تلفزيون سوريا، 15-7-2022، الرابط

ثانياً: محاولات إصلاح القطاع الأمني

شهدت مناطق نفوذ الجيش الوطني عدّة محاولات لإصلاح القطاع الأمني، بهدف التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية. لعلّ أبرز نموذجيْنِ في هذا السياق هما، الشرطة العسكرية وإدارة القضاء العسكري، والمكتب الأمني لغرفة القيادة الموحَّدة (عزم).

1. الشرطة العسكرية:

تأسّس جهاز الشرطة العسكرية مطلع عام 2018 بإشراف من الحكومة السورية المؤقتة ووزارة الدفاع التابعة لها، بهدف مواجهة التجاوُزات التي تقع من العناصر المسلّحة المحسوبة على الفصائل، والتي بلغت ذروتها في الفترة الأولى لدخولها مدينة عفرين، على اعتبار أن نسبة كبيرة من الانتهاكات والاختراقات تمّت بطريقة أو بأخرى من قِبل مجموعات مسلّحة غير منضبطة[10].

تُعتبر الشرطة العسكرية جهة تنفيذية لدى القضاء العسكري، وتقوم من الناحية النظرية على تَسلسُل هرمي، يتكوّن من إدارة وأفرع منتشرة في المناطق، ويتبع كلَّ فرع مفارزُ.

أتاح الواقع والثغرات الأمنية التي تواجه المنطقة مساحة عمل لجهاز الشرطة العسكرية، لا تقتصر على التصدي لانتهاكات العناصر التابعة للفصائل المسلحة بحقّ السكان، فبات يضطلع بمهامّ تمسّ الأمن العامّ من قَبِيل مشاركة المباحث العسكرية التابعة له في تتبع خلايا تنظيم "داعش" و"قسد" وملاحقات مرتكبي الجنايات في بعض الأحيان، وذلك بالتنسيق غالباً مع المكاتب الأمنية للفصائل[11].

وسجّلت الشرطة العسكرية نجاحاً نسبيّاً في الحدّ من الاشتباكات البَيْنِيّة ضِمن المجموعات التابعة لفصائل الجيش الوطني، فتمكّن رؤساء أفرع الشرطة العسكرية بشكل متكرّر من التدخّل في فضّ اشتباكات وقعت في عفرين وجرابلس ورأس العين؛ نظراً لحالة التوافق بين الفصائل على منصب رئيس فرع الشرطة العسكرية في كل منطقة، ممّا جعله شخصية مقبولة للتدخّل في فضّ النزاعات[12].

---

[10] "المعارضة تعلن عن تشكيل الشرطة العسكرية في منطقة درع الفرات". المونيتور، 22-3-2018، الرابط

[11] "حملة أمنية ضد مطلوبين في الباب بريف حلب". عنب بلدي، 28-7-2020، الرابط

[12] معلومات حصل عليها فريق البحث خلال مقابلة مع رئيس أحد أفرع الشرطة العسكرية، 6-3-2022.

أداء أفرع الشرطة العسكرية وقدرتها على القيام بالأعباء الأمنية تتصف بالتفاوت، إذ إنّ الفاعلية مرهونة بجملة من العوامل:

- عدد الفصائل المُسيطرة على المنطقة التي يوجد فيها فرع الشرطة العسكرية، فكلّما ازداد عدد الفصائل وتضاربت مصالحها أصبحت مهمة قائد الفرع أصعب؛ لامتناع بعض الفصائل مثلاً عن دعم عمله نتيجة اعتبارات فصائلية خاصة. بالمقابل، فقد يعمد الفصيل إلى دعم الشرطة لضبط الأمن في حال كانت المنطقة الجغرافية محسوبة عليه وعناصره تنحدر منها، على غرار مدينة أعزاز[13]، في حين ما تزال بعض الفصائل التي تستحوذ بشكل شِبه كامل على بعض مناطق ترفض إنشاء أجهزة شرطة عسكرية فيها، ويتكفّل الفصيل ذاته بالملف الأمني مثل مدينة مارع.
- كفاءة فريق العمل ضِمن فرع الشرطة، سواءً من حيث قوّة شخصيّة قائد الفرع وإمكانياته، أو تجانُس العناصر وتناغُمها معه.
- انضباط الفصائل التي تُسيطر على المنطقة الجغرافية، ممّا يُخفّض معدّل الانتهاكات والخروقات، ويمنح فرع الشرطة العسكرية القدرة على تنفيذ المهام بكفاءة أعلى.
- حجم تدخُّل الفصائل في عمل فرع الشرطة؛ فانخفاضه يمنح هامشاً أكبر لتحقيق نموذج عمل مؤسساتي.

النجاحات النسبية التي حققها جهاز الشرطة العسكرية في المساهمة بضبط الواقع الأمني والتصدي للانتهاكات في مناطق سيطرة الجيش الوطني، لا تعني بالضرورة أنه وصل إلى الحالة المطلوبة من التنظيم والقدرة على إدارة المهام، فهو ما يزال غير قادر على ملاحقة جميع المطلوبين من منتسبي الفصائل. كما أن محدودية قدراته تجعله مضطراً لطلب المساندة من الفصائل لتنفيذ الحملات الأمنية، وهذا يعزز تدخُّل المؤسسة العسكرية في عمل المؤسسة الأمنيّة.

[13] يسيطر الفيلق الثالث على مدينة أعزاز، وتعتبر إحدى معاقله، وقائد فرع الشرطة العسكرية "هشام دربالة" من المدينة ذاتها، وهو قائد عسكري سابق، ولجأ إلى تنسيب العناصر التابعين لفرع الشرطة الذي يترأسه. وحدة المعلومات في مركز جسور للدراسات.

ومع ذلك، ما تزال هناك العديد من الثغرات التي تواجه عمل الشرطة العسكرية كما هو موضَّح في النقاط التالية:

- عدم مراعاة مقتضيات البناء الهيكلي بشكل كامل؛ فتسمية رؤساء الأفرع تتم غالباً بالتوافق بين قادة الفيالق التابعة للجيش الوطني دون تدخّل من وزارة الدفاع، أو مدير إدارة الشرطة العسكرية، ووفق توزيع قائم على محاصصة لمناطق النفوذ بين الفصائل، أي أن من يُسمِّي رئيس فرع الشرطة العسكرية هي الجهة ذاتها التي من المفروض أن يقوم جهاز الشرطة العسكرية برقابة انتهاكات عناصرها[14]. لكنّ ما سبق لا يعني غياب التسلسل الهرمي بالكامل، فهو موجود في العلاقة بين أفرع الشرطة والمفارز.
- صِغَر حجم جهاز الشرطة مُقارَنةً مع كتل فصائل الجيش الوطني، والذي انعكس على قدرته على ملاحقة كافة المطلوبين المنتسبين لمختلف الفصائل، تفادياً للصدام معها، لا سيما أنّ الحملات الأمنية تتم غالباً بتنسيق كامل معها. هذا بطبيعة الحال جزء من تداعيات عدم الالتزام بالتسلسل الهرمي في اتخاذ القرارات؛ فمن المفترض أنّ جهاز الشرطة العسكرية والفصائل تتبع وزارة الدفاع، لكنّ العلاقة بين هذه الكتل الثلاث تخضع لتوازُن القوّة على الأرض، وتتخذ غالباً شكل التوافُقات.
- الاعتماد على عناصر الفصائل المسلّحة بشكل أساسي في تأسيس جهاز الشرطة العسكرية، وهو دليل إضافي على نفوذ الفصائل داخل جهاز الشرطة، مما يتيح القدرة على التدخُّل في الكثير من القرارات.
- تعدُّد المرجعيات؛ كون جهاز الشرطة العسكرية عدا أنه أداة تنفيذية لدى القضاء العسكري، فهو يراعي عمل الأجهزة الأمنية التابعة للفصائل، ولديه قنوات اتصال مع بعض المؤسسات الأمنية التركية النشطة في المنطقة.

[14] العُرف الشفهي بين فصائل الجيش الوطني السوري، ينص على أن يكون رئيس فرع الشرطة العسكرية في مدينة عفرين محسوباً على الجبهة الشامية، وفي مدينة الباب من فرقة الحمزة، وفي منطقة الراعي يكون رئيس فرع الشرطة العسكرية يتبع فرقة السلطان مراد، مقابلة مع قيادي في الجيش الوطني السوري، 8-3-2022. مركز جسور للدراسات.

- نشاط جهاز الشرطة وفاعليته مرتبط بشكل مباشر بالظروف التي تحكم العلاقات بين الفصائل، حيث تنعكس حالة التقارُب بين الأخيرة على الشرطة العسكرية بشكل إيجابي، ويتم دعم عملياته الأمنية، والعكس صحيح، فتوتُّر العلاقات بين الفصائل قد يؤدي إلى تجميد الكثير من أنشطة الشرطة، وتوقف عمليات ملاحقاتها للمطلوبين[15].

2. تأسيس المكتب الأمني في غرفة (عزم):

تأسّست غرفة القيادة الموحدة (عزم) في تموز/ يوليو 2021، بعد توافُق فصائل بارزة في الجيش الوطني السوري، هي: الجبهة الشامية وفرقة السلطان مراد وجيش الإسلام وأحرار الشرقية وجيش الشرقية.

لا يُمكن استبعاد دوافع زيادة النفوذ وتوسيع دور الفصائل في الحَوْكَمة كأحد أهداف تأسيس عزم، لكنّ ذلك لا يُلغي وجود رغبة بتحسين الواقع الأمني بعد الانتقادات الواسعة لتردّي الحالة الأمنية في مناطق سيطرة الجيش الوطني، والتي تجسّدت في موجات مستمرة من الهجمات والتفجيرات والانتهاكات التي استهدفت السكان المحليين[16].

استطاع المكتب الأمني في عزم خلال أقلّ من عام، تحقيق بعض الأهداف؛ نتيجة التنسيق ضِمن الحدّ الأدنى بين الفصائل التي تسيطر على مناطق جغرافية عديدة، والتي من أبرزها:

- الحدّ بشكل ملحوظ من حالات الاقتتال بين الفصائل، والتي انخفضت في الأشهر الأولى من عام 2022 إلى مستوى الصفر تقريباً. يبدو ذلك مرتبطاً بالتوافق بين قادة الفصائل في عزم على العمل مع المكتب الأمني المنبثق عنها، والقبول بدعم تحركاته وقراراته، ومن ضِمنها التدخّل في منع تطوُّر الاشتباكات البينية، إضافة إلى استخدام القوّة ضد المجموعات غير المنضبطة في عفرين والباب، مما أدى لفرض حالة من الردع، بعدما اعتادت المجموعات

[15] بعد تأسيس المكتب الأمني في غرفة القيادة الموحدة (عزم) في شهر آب/ أغسطس 2021، وتطور التنسيق بشكل ملحوظ بين فصائل الجيش الوطني، تم تسليم مئات المطلوبين من عناصر الفصائل إلى جهاز الشرطة بعد حملات أمنية مشتركة، كتجسيد لمدى انعكاس توافق الفصائل وتنسيقها على عمل جهاز الشرطة العسكرية. مقابلة مع مسؤولين في المكتب الأمني لغرفة عزم. 9-3-2022. مركز جسور للدراسات.

[16] "ضحايا في انفجار خامس خلال أسبوع بريف حلب الشمالي". عنب بلدي، 2-2-2021، الرابط

المسلّحة قبل ذلك على مبدأ المصالحة في حل الخلافات، والتي تنتهي بدفع دية مالية في حال وجود قتلى، دون تدخل القضاء لفرض الأحكام[17].

- تشجيع القضاء العسكري على متابعة مذكّرات التوقيف بحقّ المطلوبين؛ والتنسيق معه لتنفيذ ذلك، بعدما كان سابقاً لا يمتلك جهة تنفيذية سوى الشرطة العسكرية، والأخيرة لا تستطيع غالباً تنفيذ قرارات القضاء خشية الصدام مع الفصائل.
- مكافحة المخدرات، واعتقال بعض أعضاء شبكات الترويج، الذين استفادوا خلال الأعوام السابقة من الخلافات بين الفصائل واحتموا ببعض قياداتها لمزاولة أعمالهم[18]. وتُعتبر مسألة رواج المخدرات من التهديدات الأمنية المؤثرة في مناطق شمال غرب سورية، والتي يتم استخدامها من قِبل النظام و"قسد" لتجنيد العملاء، والحصول على المعلومات، أو تسهيل تنفيذ عمليات ضد مناطق المعارضة السورية، إضافة للأثر الاجتماعي والاقتصادي، المتمثل بتدهور استقرار الأسرة، والتكاليف المادية للإنفاق على شراء المواد المخدرة.

بالمقابل، هناك جملة من التحدّيات التي تواجه عمل غرفة القيادة الموحدة في الملف الأمني. يُمكن تلخيصها بالتالي:

- عدم انضواء جميع الفصائل داخل الغرفة، على غرار فرقة المعتصم وفرقة الحمزة، ممّا حدّ من شمول عملية التنسيق الأمني على كافّة مناطق عمل الجيش الوطني.
- عدم القدرة على ضبط خطوط التهريب، التي تصل مناطق سيطرة الجيش الوطني مع مناطق نفوذ "قسد" والنظام، وما يترتب على ذلك من مخاطر أمنية؛ نتيجة دخول الآليات المفخخة، وتسرّب المواد المخدرة إلى شمال حلب. ومن أهم أسباب عدم ضبط خطوط التهريب بقاء بعض الفصائل خارج القيادة الموحدة، وعدم إلزام نفسها بالاستجابة إلى قراراتها، إلى جانب عدم رغبة بعض الفصائل العسكرية بإغلاق هذه الخطوط على اعتبار أنها تُشكّل مورداً ماليّاً مهمّاً لها.
- عدم القدرة على الانتقال إلى العمل المؤسساتي، فالمكتب الأمني التابع للقيادة الموحدة ما يزال يعتمد على عناصر الفصائل الأخرى في تنفيذ عملياته، أي لم يتم تشكيل جهاز أمني متكامل.

---

[17] مقابلة أجراها فريق البحث مع المكتب الأمني للقيادة عزم. 11-3-2022. استعرض أمثلة على تدخلاته التي أدت إلى منع الاشتباكات البينية، على غرار وقف الاشتباك بين مجموعات في عفرين شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 بعضها يتبع فرقة الحمزة، ثم اعتقال مجموعة غير منضبطة تُعرف بـ "مجموعة آل واكي" في مدينة الباب شمال حلب في الشهر المذكور ذاته، والمجموعة هذه سبق أن هاجمت فرع الشرطة العسكرية في المنطقة.

[18] "حلب.. عزم تطلق حملة أمنية ضد تجار المخدرات في أعزاز". بلدي نيوز، 9-3-2022، الرابط

- تأثُّر فاعلية المكتب الأمني بحالة التوافُق بين الفصائل؛ حيث ترتفع وتيرة النشاط عند توفُّر هذا التوافُق، وتتراجع عند سُوء العلاقات فيما بينها[19].
- لا يوجد تعريف واضح للعلاقة بين غرفة القيادة الموحَّدة ووزارة الدفاع والوزارات المنبثقة عن الحكومة السورية المؤقتة، ممّا يعني وجود مشكلة في الشرعية القانونية لقرارات وأنشطة "عزم"، وظهر هذا التحدي بشكل واضح في قضية الحكم الصادر عن اللجنة الثلاثية في قضية قائد فرقة السلطان سليمان شاه في شباط/ فبراير 2022[20].

ثالثاً: عقبات الإصلاح الشامل للواقع الأمني

بالنظر إلى الحالتين اللتين تمت دراستهما، يُمكن استنباط جملة من العراقيل أو العقبات التي تعيق إصلاح القطاع الأمني في مناطق نفوذ الجيش الوطني السوري:

1. تدخُّل الفصائل المسلّحة بشكل كبير في حكم وإدارة مناطق المعارضة، واستمرارها في مساعي الاحتفاظ بالملف الأمني دون إعطاء مساحة للمؤسسات والهياكل التي يتم استحداثها، ممّا ينعكس سلباً على جهاز القضاء والشرطة العسكرية وأيّ محاولة لتشكيل مؤسّسة أمنية تختص فقط بحماية الأمن بعيداً عن الحسابات السياسية والاقتصادية الخاصّة بالفصائل.
2. غياب المرجعية الموحّدة أو الجهة الحاكمة القادرة على إلزام الأطراف المُسيطرة على الجغرافيا بتمكين مؤسّسات تنفيذية على مستويات مختلفة، من بينها تأسيس جهاز أمن مركزي. ومن الواضح، أنّ الفصائل المسلّحة تتعامل مع الحكومة المؤقتة أو الائتلاف كغطاء قانوني يُمكن الاستفادة منه لا أكثر، دون التطبيق العملي للقرارات الصادرة عنهما.
3. تعدّد الأجهزة الأمنية العاملة في المنطقة، وتضارُب الصلاحيات والاختصاص المكاني فيما بينها، بما يشمل حتى الأجهزة الأمنية التركية النَّشِطَة شمال غرب سورية.
4. حالة المُحاصَصَة الجغرافيّة لمناطق الجيش الوطني، وتعامُل كل فصيل مع مناطق انتشاره على أنها خاضعة لسلطته بشكل كامل، ويظهر ذلك بشكل واضح في عفرين، حيث تم تقاسم النواحي التابعة للمنطقة بمجرد دخول المنطقة عام 2018.

[19] معلومات حصل عليها فريق البحث من المكتب الأمني في غرفة العمليات الموحدة (عزم). 11-3-2022.
[20] "عزل أبو عمشة من جميع مهامه، ومنعه من تسلم مناصب في الثورة لاحقاً". عنب بلدي، 16-2-2022، الرابط

5. عدم مراعاة المؤسسات المحسوبة على المعارضة للاعتبارات والظروف والسياسات التي ظهرت بعد تقويض سلطة النظام، فقد اتجهت مؤسسات القضاء سواء العسكري أو المدني، إلى تطبيق القانون الذي كان سارياً في محاكم النظام، ثم وافقت على طيّ المواد التي تنصّ على تجريم مَن يحمل السلاح ضد النظام والأحكام المتعارضة مع الشريعة الإسلامية بضغط من بعض الفصائل.
6. انخفاض الثقة بالأجهزة الأمنية والشرطية، وخلق ذرائع من قِبل الفصائل تؤدي إلى عدم تمكينها من القيام بمسؤولياتها وأعمالها؛ كاتهامها بتعيين كوادر لديها موقف حيادي تجاه النظام، وإبداء مخاوف من حدوث خروقات أمنية لصالحه.
7. عدم توحيد الموارد المالية بشكل كامل، فالعديد من الفصائل المسلّحة يمتلك دخلاً مالياً من المعابر، أو رعاية بعض التجارات في مناطق نفوذه. بالتالي إبداء ممانعة لتدخُّل أي جهة أخرى في عملية تأمين الطرقات، أو مراقبة خطوط التهريب.
8. البِنْيَة التي تأسّست عليها الفصائل، واعتمادها على حوامل اجتماعية ومحلية، تقف في كثير من الأحيان عائقاً في وجه الانفتاح على التحوُّل إلى حالة مؤسساتية.

خُلاصة:

يبدو أنّ الواقع الأمني وإشكالياته في مناطق سيطرة الجيش الوطني شمال غرب سورية، مرتبط بشكل وثيق بالمشهد العامّ، أي أنّ عدم الوصول إلى النموذج المرغوب به للمؤسسة الأمنية المنشودة، هو انعكاس لعدم تحوُّل الفصائل المسلّحة بشكل فعليّ وحقيقيّ إلى مؤسسة تحمل تسلسلاً هرميّاً واضحاً، والتفرغ للمهامّ المنوطة بالجيش، وهي حماية الحدود الخارجية، دون إقحام نفسها في مسألة الحَوْكَمة والإدارة الأمنية.

إنّ استمرار الفصائلية القائمة على حوامل محلية، وعشائرية أو حتى عائلية في بعض الأحيان، من شأنه تكريس حالة تضارُب المصالح، والتقلُّبات المستمرة في آلية التعامل مع الأجهزة الأمنية التي يتم تشكيلها كل فترة.

وفي ظل التحديات الراهنة، قد يكون الحلّ المتاح القيام بعملية إصلاح تشمل الفصائل المسلّحة ذاتها، بحيث يتم تخفيض حجم الانتهاكات والخروقات من قِبل المجموعات غير المنضبطة التابعة لها، بالتوازي مع تدعيم الأجهزة الأمنية الحالية كالشرطة المدنية والعسكرية، وزيادة كوادرها، وزيادة حجم تمويلها وتزويدها بالمعدات اللازمة، مع إلزامها بمعايير محددة لضم العناصر، تراعي الهواجس التي تطرحها الفصائل.

قد يكون من الملائم أيضاً تأسيس جهاز استخبارات يُركِّز بشكل أساسي على تتبُّع تحرُّكات الجهات المعادية للمعارضة في مناطق شمال غرب البلاد، والتي تقوم بتنفيذ عمليات أمنية بين الحين والآخر، بهدف إحباط تلك العمليات قبل تنفيذها.

كما أنّ التوصل إلى مرجعية قانونية حقيقية مُتوافَق عليها من جميع الفاعلين في المنطقة، من شأنه أن يُقلِّل من حجم الاعتراضات على عمل المؤسسات القضائية والأمنية الحالية، المرتبطة بالحكومة المؤقتة، إلى حين الوصول لمرحلة تشكيل جيش حقيقي لا يتدخّل في إدارة المدن والموارد. بالتالي يصبح بالإمكان توسيع نفوذ وصلاحيات الأجهزة الأمنية بشكل سَلِس.

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co